فضائيات

■ عباس الغالبي

ديون الكويت . . أمام انظار القمة

لم يتبق من الديون العربية سوى ديون العربية السعودية والكويت ، مازالت قيد السداد ، وهي المسوغ الرئيسي امام مجلس الامن لإبقاء العراق تحت نير البند السابع .

وسأركز على ديون الكويت التي انقضى منها حوالي ٣٧ مليار دولار ، وتبقى ما يقرب من ١٧ مليار دولار هي العقدة الرئيسية بين العراق والكويت في وقت أطفأت جميع دول العالم ديونها المستحقة على العراق وفق ترتيبات نادي باريس ، ما يجعل الضرورة ملحة ان تناقش قمة بغداد المرتقبة موضوعة ديون العراق للشقيقة الكويت بشيء من الجدية داخل البيت العربي في اطار العلاقات العربية – العربية ، وانطلاقاً من الاهمية الاقتصادية التي تسور ملف الديون العراقية ، حيث ان هذا الملف يمثل عبئاً ثقيلاً ينوء بحمله الاقتصاد العراقي الذي يعاني أصلاً من اختلالات هيكلية وبنيوية ، لم تعمل الحكومات المتعاقبة على معالجتها ووضع الحلول الناجعة لها .

ومثلما يتضمن جدول اعمال القمة المقبلة قضايا سياسية غاية في الاهمية ، فإن القضايا الاقتصادية لابد ان تأخذ نصيباً كبيراً من الاهتمام والاهمية ، ذلك ان معظم القضايا المطروحة هي سياسية اقتصادية في آن واحد ، ومنها ملف ديون الكويت الذي لابد ان يكون للقرار السياسي معالجة وحضور ثنائيان ومن ثم اجماعاً في اطار القمة بشكل تراتبي يجعل للعراق والكويت حضوراً في ذوبان الهواجس التي تعتري ملف الديون كجدلية مثلث وتمثل حالياً العقبة الاكبر امام اخراج العراق من سطوة القرارات الدولية بهذا الاتجاه .

ومن هنا نقول ، امام قمة بغداد المقبلة فرصة تاريخية لتضمين قراراتها انهاء ديون العراق المستحقة للكويت إما بطريقة التخفيض على غرار ما حدث في نادي باريس بنسبة ٨٠٪ ،أو الاتفاق ثنائياً بين الطرفين بتعهد العراق بسداد الديون المستحقة ضمن اتفاقية ثنائية ، واشعار مجلس الامن بذلك سعياً لانهاء البند السابع وخروج العراق من طائلته .

ولكن تبقى للقادة العرب بجهد مشترك مع الجامعة العربية لاقناع الطرف الكويتي بتبني القمة لقرار يضمن حق الكويت مع الاخذ بنظر الاعتبار الانعكاسات السلبية لاستمرار ملف الديون على وفق هذه الشاكلة التي تكبل الاقتصاد العراقي من الانفتاح والاندماج مع الاقتصاديات العالمية ، لاسيما وانه يتطلع الى تطوير صناعته النفطية سعياً للعب دور اكثر أهمية في السوق العالمية .

نتطلع الى تبني قمة بغداد قراراً يفضي الى تسوية هذا الملف الذي ظل عالقاً بعد زوال الاسباب المؤدية اليه ، فضلاً عن الانعطافات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي حدثت في العالم العربي ودول العالم الاخرى .

أكدوا عدم امتلاكها مستلزمات النجاح

خبراء لـ (المدى): الخطة التنموية الشاملة تعتمد الأساليب القديمة ذاتها

□ بغداد / أحمد عبد ربه

خريجون تسعهم الارصفة بدل مواطن اختصاصهم

اعتبر خبراء اقتصاديون ان الخطة التي تنوي وزارة التخطيط اعدادها لايمكن ان تنجح دون توفر مستلزماتها المطلوبة كالدراسة الفعلية للواقع الاقتصادي بالشكل المطلوب. وكانت وزارة التخطيط قد اعلنت عن اعداد خطة تنموية استراتيجية جديدة لأربع سنوات تمتد من ٢٠١٣. ٢٠١٧ .وقال الخبير الاقتصادي احمد ابريهي لـ (المدى): ان وزارة التخطيط غير قادرة على اعداد خطة ذات تأثير ملموس على الواقع الاقتصادي في البلد بسبب انتهاجها نفس الاسلوب القديم المعتمد سابقاً ، مشيراً الى ان النظام الاقتصادي قد تغير في الوقت الحاضر .

واضاف ابريهي : ان دراسة الخطط السابقة لم تكن بالمستوى المطلوب ، مبيناً البلد كان يتبنى خططا خمسية والتي تعني ان تتولى الدولة الانتاج والاستثمار وهذه الخطط لم تعد فاعلة في الوقت الحاضر.

وتابع ابريهي : يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار آلية عمل القطاع الخاص ، لافتاً الى اهمية اشراك الخبراء المختصين لكي تكون هذه الوسائل مجدية للاقتصاد الوطني وان المواطن يحتاج الى خدمات وفرص عمل وكهرباء . من جانبه قال الخبير باسم جميل انطون لـ (المدى): ان الخطة التي وضعتها الحكومة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ كانت ضمن اهدافها ايجاد ٣ ملايين فرصة عمل بالاضافة الى تنزيل خط الفقر من ٢٣٪ الى ١٦٪ مع رفع الاستثمارات بقيمة ٨٦ مليار دولار للقطاع الخاص و ١٠٠ مليار دولار للقطاع العام لكن لم تتم مراجعة الخطة عبر اكثر من سنتين، مبيناً انها لم تكن بمستوى الطموح.

واضاف انطون : يجب ان تأخذ الخطة بنظر الاعتبار امكانيات البلد المتاحة للنهوض بالواقع الاقتصادي من حجم الامكانيات المالية المتأتية من الانتاج النفطي بالاضافة الى ضرورة تشغيل القطاع الصناعي والذي يستوعب ٨٠٠ الف عامل، والعمل على تطوير القطاع الزراعي عن طريق تحسين واقع الريف العراقي الذي يشكل ٣٠٪ ، لافتاً الى ضرورة الاستغناء عن الاستيرادات والتدفق العشوائي للسلع الاجنبية بالاضافة الى خلق فرص عمل في قطاع الاسكان والذي تستوعب اكبر عدد من العمالة و تشغيل ٥٠٪ من قطاع الصناعات الانشائية الساندة بالبلد .

ولفت الى ضرورة ان تعمل الخطة على خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين، وان تخلق قاعدة تذلل كل العقبات امام حركة الاستثمار، مشيراً الى اهمية حل جميع التحديات التي تواجه تطور الاقتصاد كعدم توفر الطاقة الكهربائية .

الى ذلك دعا الاكاديمي ستار البياتي الى ضرورة تشكيل لجان تختص بدراسة الواقع الحالي للاقتصاد وآفاق تطويره والاولويات الواجب اتخاذها في اعداد الخطة. وقال البياتي لـ (المدى) يجب ان توفر كل مستلزمات الخطة بالكامل كالكفاءة الاقتصادية التي يتمتع بها المخطط بالاضافة الى المواضيع المرسومة، لافتاً الى اهمية ان تمس الخطة صميم الحياة الاقتصادية في البلد فالمتغيرات على الواقع ارتجالية والخطط تحتاج الى اوضاع امنية جيدة .

وكان وكيل وزارة التخطيط رئيس اللجنة الفنية لإعداد خطة التنمية الوطنية سامي متي بولص بين ان اللجنة بصدد اعداد خطة جديدة لأربع سنوات اخرى تمتد من ٢٠١٣. ٢٠١٧.

وقال بولص بحسب (الوكالة لاخبارية للانباء): إن خطة التنمية الوطنية عندما تم إقرارها في عام ٢٠١٠ كانت ضمن توصيات إعادة النظر بالخطة لعام ٢٠١٢ وفق المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، حيث ستقوم الوزارة بمراجعة هذه الخطة واعداد خطة جديدة لأربع سنوات اخرى تمتد من ٢٠١٣. ٢٠١٧.

وأضاف بولص: إن الخطة تهدف الى توليد ما بين (٥،٣) مليون فرصة عمل جديدة استناداً الى التناسبات بين كثافة رأس المال والعمل الذي سوف يستخدم في الانشطة والمشاريع التي تبنتها الخطة، مبيناً أن اللجنة ستقوم خلال المدة المقبلة بتقييم ومراجعة هذه الخطة خلال ندوة عامة لعرض ما تحقق من تقدم وانجازات على صعيد هذه الخطة للوصول الى نتائج دقيقة في هذا الموضوع.

ويذكر ان الوزارة قد قامت خلال عام ٢٠١٠ باطلاق خطة التنمية الوطنية التي ..تمتد لغاية عام ٢٠١٤

مراقبون : دول الجوار تتحكم في أسواق اقليم كردستان

□ السليمانية /متابعة المدى

يؤكد مراقبون ومختصون في مجال الاقتصاد ان اعتماد الاسواق المحلية على المواد الغذائية والخضراوات والفواكه المستوردة من دول الجوار والتي يشهد بعضها اضطرابات او تشهد اسواقها التضخم والغلاء في الاسعار، يسهم في انتقال هذا الغلاء الى أسواقنا .

ويبدو ان زخم الاسواق التجارية وارتفاع اسعار بضائعها في السليمانية بات مظهرا مصاحبا للايام التي تسبق حلول اعياد نوروز في ٢١ /اذار في حين يشكو المواطنون من ارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل اعتبره البعض (ارتفاعا جنونيا).

ويقول التدريسي في جامعة السليمانية رؤوف احمد، المختص بالعلوم الاقتصادية بحسب(آكانيوز) ان اغلب المواد الغذائية والخضراوات في اقليم كردستان يأتينا من تركيا وايران، وبعضه من سوريا.

وقد تسببت الاضطرابات في سوريا، وحالة غلاء الاسعار في ايران بسبب انخفاض القيمة الشرائية للعملة الايرانية ومحاولة رفع الاسعار من قبل التجار الايرانيين، بزيادة الاسعار اضعافاً مضاعفة في كردستان، وذلك لان سوق الاقليم مرتبط ارتباطاً مباشراً باسواق ايران وتركيا".

من جهتها، تؤكد اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة السليمانية ان اسباب ارتفاع الاسعار لا تقتصر على هذه العوامل، فعدم تصديق الموازنة في الاقليم وتأخر وصول التعليمات المالية أثر بدوره على زعزعة حركة السوق.

ويشير رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة السليمانية احمد حاجي رشيد الى ان "مناسبة نوروز حالها حال بقية المناسبات الفصلية تشكل احد العوامل المؤدية الى رفع الاسعار بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية وبالاخص اللحوم، فحسب احصائيات العام الماضي في السليمانية تبين ان هناك استهلاكاً يومياً تبلغ نسبته ٤٠ طناً من اللحوم الحمراء، و٢٥ طناً من اللحوم البيضاء يومياً، وهذا الاستهلاك بدوره يؤدي الى رفع الاسعار الموسمي".

بدوره، يرى المواطن سردار توفيق (موظف) في حديثه ان هناك ارتفاعاً مستمراً في اسعار المواد الغذائية وخاصة اسعار الخضراوات والفواكه، وهذه الحالة بدأت هذا العام منذ اكثر من شهر على عكس الاعوام الماضية التي كانت فيها الاسواق تشهد ارتفاعا معقولا في الاسعار في الفترة التي تسبق اعياد نوروز، وبالتأكيد لا يمكن مقارنة ارتفاع الاسعار خلال العام الماضي مع هذا العام، فالارتفاع جنوني والمواطن يجهل اسباب الاسعار الملتهبة.

بينما اعتبر مواطنون آخرون ان "غياب الجهات الرقابية وعدم تحديد الاسعار ساهم بارتفاع الاسعار الذي بدأ يلقي بظلاله على القدرة الشرائية للمواطن".

ويبدو ان ارتباط اسواق الاقليم باسواق خارجية له التاثير الاكبر في عدم استقرار اسعار البضائع والسلع بشكل عام والمواد الغذائية على وجه الخصوص، فيما يؤكد مختصون في مجال الاقتصاد ان اعتماد الاسواق المحلية على المواد الغذائية والخضراوات والفواكه المستوردة من دول الجوار والتي يشهد بعضها اضطرابات او تشهد اسواقها التضخم والغلاء في الاسعار يسهم في انتقال هذا الغلاء الى اسواقنا.

وكان مواطنون قد طالبوا الجهات المختصة في المحافظة بضرورة مراقبة الاسعار وتحديدها، والضغط على التجار المحليين لاعلان اسعارهم بغية خلق حالة تنافسية، الامر الذي يعود بالفائدة على المواطن.

من أسواق السليمانية

العراق وتركيا يتفقان على رفع التبادل التجاري إلى ١٣ مليار دولار

□ بغداد / المدى

أعلنت اللجنة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا الاتفاق اتفقت مع الجانب التركي على تطوير التبادل التجاري خلال عام ٢٠١٢ الحالي الى ١٣ مليار دولار .

وقال عضو اللجنة الخبير الاقتصادي هادي الشماع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) انه "تم الاتفاق مع الجانب التركي على رفع التبادل التجاري خلال عام ٢٠١٢ الحالي إلى ١٣ مليار دولار". وأضاف أن" التبادل التجاري للعام الماضي بلغ ١٢ مليار دولار وان الجانبين يتجهان إلى فتح منفذ حدودي جديد بالقرب من محافظة دهوك"، مشيرا الى ان "رفع التبادل التجاري يشمل التعاملات النفطية والطاقة والتجارية والصناعية وغيرها من المجالات الاخرى".

وأعلنت تركيا، في وقت سابق، أن قيمة التبادل التجاري مع العراق بلغت ١٢ مليار دولار خلال العام الماضي.وأعلنت وزارة التجارة ان حجم التبادل التجاري مع إيران ماعدا الأنشطة النفطية وصل إلى ٤ مليارات دولار فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الاردن ١مليار دولار ومع سوريا ٢ مليار دولار خلال العام الماضي.ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

صلاح الدين تتفق مع الامم المتحدة للنهوض بواقعها الصناعي

□ صلاح الدين /متابعة المدى

كشفت محافظة صلاح الدين عن توقيع اتفاق أولي مع منظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة لدراسة فرص الاستثمار وتطوير القطاع الصناعي وسبل النهوض به، فيما اقترحت المنظمة الدولية الاهتمام بالصناعة الزراعية لدعمها في برامجها المقبلة وبخاصة منتجات التمور والطماطم والفواكه والخضراوات في المحافظة.

وقال مستشار محافظ صلاح الدين لشؤون الزراعة والصناعة براء محمد صالح في حديث لـ(السومرية نيوز) إن المحافظة عقدت خلال الأسبوع الماضي عدة اجتماعات في العاصمة الأردنية عمان مع منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) مبينا أن الاجتماعات كانت تهدف للتوصل إلى صيغة اتفاق لتنمية الواقع الصناعي في صلاح الدين وفرص الاستثمار.

وأضاف صالح أن الاجتماعات مع اليونيدو شملت التباحث مع المنظمة الدولية حول الواقع الصناعي في المحافظة وسبل النهوض به مشيرا إلى أن اليونيدو أبلغتنا موافقتها على البدء في وضع مذكرة تفاهم وتقديم دراسة أولية يتم عرضها لاحقا لاستحصال الموافقات الأصولية".

مشيراً الى أنه طلب من اليونيدو إجراء دراسة مستفيضة لواقع الصناعة في المحافظة والمساعدة على وضع خارطة طريق للقطاع الصناعي والترويج للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص في المحافظة.

وتابع صالح : المنظمة الدولية والتي مثلها وجدان القيسي وجوناثان أيشن، اقترحت الاهتمام بالصناعة الزراعية لدعمها في برامجها المقبلة وبخاصة منتجات التمور والطماطم والفواكه والخضراوات في المحافظة".

وأشار إلى أن المحافظة ستكون الجهة الضامنة للاستثمار في حين يقدم طالب الاستثمار خطاباته المطلوبة عن طريق البنك"، مؤكدا أن "محافظة صلاح الدين التي تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الصناعة في القطاعين النفطي والزراعي تسعى للحصول على مصادر تمويل مشترك مع المنظمة الدولية".

وكانت محافظة صلاح الدين شاركت مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تطوير مركز التدريب المهني في المحافظة وهو واحد من اكبر المراكز في العراق ويدار تمويله من قبل الوزارة وسيتم افتتاحه في الأول من أيار القادم تزامناً مع عيد العمال العالمي.

كما ستقوم مؤسسة التدريب المهني بفتح دورات في النجارة وأعمال المعادن واللحام والخياطة وإصلاح المعدات المنزلية والهواتف المتنقلة والأجهزة الإلكترونية المنزلية وتركيبات صحية وكهربائية فيما تتولى وزارة العمل مهمة توفير ٥٥ مدربا للمركز الذي يتطلب دعما لتدريب المدربين ومعدات تخص برامج المستفيدين.